الغانم: تسلمت استجوابين من النائب المويزري لوزيري الخارجية والمالية

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه امس استجوابين من النائب شعيب المويزري موجهين الى وزير الخارجية ووزير المالية مشيرا الى انه أبلغ الوزيرين بهما.

وقال الغانم في تصريح صحفي امس ان الاستجواب الأول الموجه لوزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر الصباح مكون من محور واحد فقط، وكذلك الاستجواب الثاني الموجه لوزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة والمكون من ذات المحور، مشيرا الى ان الاستجوابين سيدرجان في اول جلسة قادمة.

مرزوق الغانم

العتيبي: هل لدى وزارة الداخلية علم بشبكة بيع جوازات المادة «17»؟

رياض عواد

وجه النائب خالد العتيبي سؤالين برلمانيين إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، جاءا كما يلي:

ونص السؤال إلى وزير الداخلية على ما يلي:

ورد في التقرير السنوي (2020) الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 30/3/2021 المتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في دولة الكويت، وتحت العنوان الفرعي (حرية التنقل، صفحة 17) الفقرة التالية:

In July the Ministry of Interior revealed that 2014/approximately 17.000 Bidoon had paid 3.000 dinars (9.770 $) each in bribes between and 2018 to obtain Article 17 passports.

على ضوء هذه المعلومات التي تفيد بقيام وزارة الداخلية في شهر 7 من العام 2020 بالكشف عن رشاوى دفعت من قبل ما يقارب 17 ألف من فئة البدون (3000 دينار كويتي لكل فرد في الأعوام ما بين 2014 و 2018 من أجل الحصول على جواز سفر مادة 17، وعلى ضوء عدم نفي وزارة الخارجية الكويتية لما ورد في هذا التقرير، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل لدى وزارة الداخلية علم بشبكة بيع جوازات المادة (17) وما ذكرته وزارة الخارجية عن هذا الأمر؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، متى تأكدت الوزارة من هذه الأحداث؟

2 – عدد وأسماء الأشخاص المتورطين في هذه العملية ومسمياتهم الوظيفية ورتبهم العسكرية؟

3 – ما الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة بحقهم؟ وهل حققت الوزارة معهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنتائج هذه التحقيقات والقرارات المتعلقة بهذه القضية.

4 – هل أوقف المتورطون في هذه القضية عن العمل؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من قرارات الإيقاف.

5 – هل حركت الوزارة بلاغات إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) والنيابة العامة ضد المتورطين؟ إذاكانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن هذه البلاغات والإحالات.

ونص السؤال إلى وزير المالية على ما يلي:

نصت المادة (17) من الدستور الكويتي على أن «للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن»، كما نصت المادة (20) من الدستور أيضا على أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون».

ونص البند (12) من المادة (5) من القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية والمتعلقة بمهام واختصاصات الهيئة على «...، 12 – طلب التحري من الجهات المتخصصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها...» وكذلك البند (15) على «...،15 – إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات»، ونصت المادة (26) من القانون رقم (2) لسنة 2016 المشار إليه على أن «لا يجوز للجهات التابعة للقطاع الحكومي، أو الخاص، أو أي شخص طبيعي، أو معنوي القيام بأي من الأفعال الآتية:

1 – الامتناع دون مبرر قانوني عن تزويدي الهيئة بأية سجلات، أو وثائق، أو مستندات، أو معلومات قد تكون مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد...».

ونصت المادة (50) من القانون رقم (2) لسنة 2016 المشار إليه على أن «كل شخص من غير المنصوص عليهم في المادتين (47، 48) استفاد فائدة جدية من الكسب غير المشروع مع علمه بذلك يعاقب بنصف العقوبة الواردة في المادة (48) من هذا القانون «ولما كانت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مساهمة بأموال لدى شركة «يونيكاب» للاستثمار والتمويل ولديها عضو في مجلس الإدارة وكانت الشركة عليها العديد من الشكاوى والقضايا مع المواطنين وصدرت أحكام ضدها وذلك بسبب الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما قيمة مبالغ استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لدى شركة تمويل الإسكان سابقا و «يونيكاب» حاليا؟ وكم تشكل نسبة المساهمة وقيمتها؟ وما حالة الاستثمار؟ يرجى تزويدي المستندات المتعلقة بهذا الأمر كافة.

2 – هل كانت المساهمة في الشركة بناء على قرار من مجلس إدارة المؤسسة أم بناء على توصيات أخرى؟ يرجى تزويدي بالمستندات المتعلقة بقرار المساهمة.

3 – ما معايير وآلية اختيار العضو الممثل عن المؤسسة لدى الشركة؟ مع بيان مدة عضويته في الشركة والمهام المنوطة به وصفته التنفيذية والمكافآت التي يحصل عليها وتزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

4 – هل العضو الممثل عن المؤسسة لدى الشركة مطلع على البيانات المالية المقدمة لوزارة التجارة والنصاعة وكذلك المعلنة لدى هيئة أسواق المال؟ وهل له الحق في إبداء الملاحظات والتحري عن دقة هذه البيانات المالية؟

5 – ما مدى المسؤولية القانونية لممثل المؤسسة حول ما أثير من شكاوى أو إخفاقات اعترت أعمال الشركة؟ وما الإجراءات التي اتخذت من المؤسسة في هذا الشأن؟ يرجى تزويدي بجميع المستندات ذات الصلة.

6 – نمى إلى علمي أن الشركة وممثليها في الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة خرقوا القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والقانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات والقانون رقم (2) لسنة2016 المشار إليه أعلاه، فهل قدمت أي شكاوى ضد الرئيس التنفيذي الحالي والسابق بسبب ارتكاب مخالفات جسيمة في العمل منذ بداية تأسيس الشركة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ يرجى تزويدي بجميع المستندات ذات الصلة

خالد العتيبي

نقابة العاملين في «الأمة» تهنئ اللوغاني بتعيينه أميناً عاماً للمجلس

هنأ رئيس نقابة العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة جمال الشلاحي الأمين العام عادل عيسى اللوغاني، بمناسبة تعيينه رسمياً أمينا عاما لمجلس الأمة خلفاً للأمين العام السابق علام علي الكندري.

وقال الشلاحي في تصريح صحافي إن هذا التعيين جاء نتيجة الخبرات التي يمتلكها اللوغاني في أعمال الأمانة العامة والعمل البرلماني، لافتاً إلى أنه تدرج في وظائف الأمانة العامة حتى اكتسب خبرات برلمانية وإدارية واسعة.

وأكد الشلاحي أن اللوغاني يتمتع بجهود وإمكانات واضحة وملموسة ظهرت من خلال عمله كأمين عام مساعد لقطاع الموارد البشرية وكذلك من خلال عمله في قطاع الجلسات.

واختتم تصريحه قائلا» إن نقابة العاملين في الأمانة العامة للمجلس تتمنى كل التوفيق والنجاح للوغاني في استكمال مسيرة الأمانة العامة نحو تطوير أعمالها في كافة القطاعات، وتسهيل الخدمات المقدمة للسادة أعضاء مجلس الأمة ومنتسبي الأمانة

جمال الشلاحي

الحميدي: ما أسباب عدم قيام وزارة الكهرباء بتجديد محطات توليد الطاقة واستخدام الطاقة البديلة؟

أعلن النائب بدر ناصر الحميدي عن توجيهه سؤالا الى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل، نص السؤال على:

منذ صدور مرسوم إنشاء الوزارة ومروراً بالمرسوم رقم 77لسنة 2007 بإعادة تنظيم وزارة الكهرباء والماء وتحديد اختصاصاتها بما يحقق إجراءات توفير احتياجات البلاد من الكهرباء والماء ووضع الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتوفير ما يتجاوز 20 ألف ميجاوات لتغطية هذه الاحتياجات والتي تصل حالياً إلى 14 ألف ميجاوات فقط.

ومع دعم وتفعيل إمكانيات الوزارة بالقانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات مساهمة كويتية تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية بالتعاون مع القطاع الخاص لبناء المحطات باستعمال وسائل الطاقة المتجددة وبما يعرف بالطاقة النظيفة بما يحقق معادلات توفير الطاقة باستخدام الطاقة الشمسية والغاز السائل من أجل توفير وتقليل استخدام النفط ومشتقاته في تشغيل محطات توليد الطاقة وهذه الأخيرة تعمل على توفير عدم ملايين من قيمة استهلاك النفط باستخدام الطاقة البديلة وهي واحدة من الأسس العلمية للمحافظة على البنية وحماية البلاد من آثار ناتج عن استخدام النفط بما ينجم عنه من غازات وأبخره ودخان يلوث الهواء ويفسد البيئة ويسبب العديد من الأضرار على الصحة العامة بالبلاد.

ومع تعديل القانون رقم 39 لسنة 2010 المشار إليه بالقانون رقم 19 لسنة 2015 بتأكيد التزام قيام الوزارة إلى جانب القطاع الخاص بتنفيذ محطات توليد الطاقة، إلا وأنه للآن لم تشهد البلاد تنفيذاً لها. بل ومازالت المحطات الحالية تدار بالطرق التقليدية باستعمال النفط. وتنفس سمومها وأبخرتها وتفسد البيئة وتهدد الصحة العامة دون أي بادرة للآن لاستخدام الوزارة للطاقة الحديثة – المتجددة – وهو الأمر الذي يجب التوقف أمامه والسؤال عن أسباب تقاعس الوزارة حتى الآن من تحويل محطات التوليد واستبدالها بالحديث من وسائل التقنية بل وأنه ومنذ عام 2010 للآن لم تسري الساحة أي بادرة من الوزارة في هذا الشأن للآن بل الواضح أنها لم تقم على مسؤولياتها رغم توفير القوانين سبل الدعم لها.

بدر الحميدي

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، وعلى أن يكون الرد مصحوباً بما يتطلبه بيان الرد من مستندات وتقارير.

1 –ما هي أسباب عدم قيام الوزارة إلى الان بتجديد محطات توليد الطاقة بالبلاد واستخدام الطاقة البديلة بديلاً عن استخدام النفط في محطات توليد الكهرباء؟

2 – ما هي خطة الوزارة في تقليل ومعالجة انبعاث الأبخرة والغازات من محطات الكهرباء بما تسببه من تلوث البيئة وفساد الهواء الضار بالمواطنين؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتقليل التلوث البيئي الناجم عن احتراق النفط المولد لكهرباء وتحلية المياه.

3 – لماذا لم تضع الوزارة أحكام القانون رقم 39 لسنة 2010 معدلاً بالقانون رقم 19 لسنة 2015 حتى الآن؟

4 –هل لدى الوزارة خطة عاجلة لتركيب فلاتر تنقية لتقليل انبعاث الغازات من المحطات؟

5 –ما هي تكاليف تشغيل محطات توليد الطاقة ببدائل النفط والتكاليف الحالية لهذه العمليات؟

6 –متى يتوقع قيام الوزارة باستغلال الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء والماء بما يفي حاجة البلاد؟ وماهي عوائق عدم قيام الوزارة بها للآن؟

الساير يوجه 3 أسئلة إلى وزيري المالية والداخلية

وجه النائب مهند الساير 3 أسئلة برلمانية إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، جاءت كما يلي:

وطلب في السؤال الأول إلى وزير المالية إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كشف بعدد المعينين في بنك الائتمان الكويتي وأسمائهم خلال الفترة من يناير 2014 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مشفوعا بالمؤهل العلمي قرين كل اسم.

2 – هل نُشر إعلان رسمي في الصحافة المحلية أو عبر الحسابات الخاصة بالبنك على مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الموقع الالكتروني للبنك حول الوظائف الشاغرة وفتح باب استقبال طلبات التوظيف خلال الفترة المشار إليها في البند رقم (1)؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على تثبت ذلك، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى إفادتي بالأسباب.

3 – هل عُين موظفون بالتخطي المباشر من دون التقيد بإعلانات التوظيف؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بالمسوغ القانوني لذلك، وهل أجريت مقابلات شخصية للتوظيف؟ مع تزويدي بالنتائج التفصيلية لها عن الفترة سالفة الذكر –إن وجدت–.

4 – هل عُين موظفون في وظائف مخالفة لتخصصاتهم وبمسميات وظيفية أخرى لا تتناسب مع المؤهلات العلمية لهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمسوغ القانوني لذلك.

5 – هل عُين موظفون كويتيون على بند العقود؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عن جميع تلك العقود، مبينا فيها اسم صاحب العلاقة وقيمة الراتب، والمؤهل العلمي.

6 – كم عدد اللجان وفرق العمل في بنك الائتمان الكويتي منذ يناير 2014 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بقرارات تشكيل اللجان، والفرق مبينا فيها أسماء الأعضاء والمؤهلات العلمية لهم، بالإضافة إلى أسباب تشكيل كل لجنة أو فريق –إن وجدت–.

وطلب في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي:

1 – عدد الأحكام القضائية النهائية التي صدرت لصالح الأفراد أو الشركات ضد بنك الائتمان الكويتي، مع تزويدي بكشف يبين نوع كل قضية والإجراءات التي اتخذها البنك لتنفيذ تلك الأحكام.

2 – عدد الأحكام القضائية النهائية التي صدرت لصالح الموظفين العاملين في بنك الائتمان الكويتي ضد إدارة البنك، مع تزويدي بصورة ضوئية من القرارات التي أدت إلى حدوث انحرافات أو أخطاء تسببت في اللجوء إلى التقاضي وكسب الأحكام، وما الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تجاه المسؤولين الذين اتخذوا تلك القرارات؟ مع تزويدي بكشف يبين نوع كل قضية وإجراءات البنك لتنفيذ تلك الأحكام، وفي حال وجود أحكام قضائية خاصة بترقيات مستحقة، يرجى تحديد المدة الزمنية التي بقي فيها من كسب حكما قضائية في منصبه الجديد.

مهند الساير

3 – عدد القضايا التي كسبت ضد إدارة البنك بشأن التقييمات السنوية منذ 1 أبريل 2014 حتى تاريخ ورود هذا السوال، وبيان قيمة التعويضات التي صرفت لتغطية تنفيذ الأحكام الناتجة عن القرارات الإدارية التي تسببت في إهدار الأموال العامة.

4 – عقود النظافة منذ 1 أبريل 2014 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع بيان طرق ترسية تلك العقود، وهل تمت ترسية أي مناقصات أو ممارسات على شركات لم تكن صاحبة أقل عروض الأسعار؟ مع تزويدي بأسماء جميع الشركات التي تقدمت لتلك المناقصات.

5 – الأسس والمعايير التي تتبعها إدارة البنك في اختيار المتقدمين بطلبات عقود النظافة وترسيتها عليهم.

6 – كشف بالزيادات المالية والمكافآت التي منحت أو صدر قرار فيها لجميع أصحاب المناصب الإشرافية والقيادية بمن فيهم موظفو العقود القيادية منذ 1 أبريل 2014 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان مبررات منح تلك الزيادات وعدد مرات صرفها لنفس الأشخاص خلال الفترة الزمنية المشار إليها.

7 – أسباب استئجار إدارة التطوير والتدريب بالبنك دور في مبنى برج الحمراء، مع بيان مدى احتياجها لذلك، وتزويدي بصورة ضوئية من عقد الإيجار والقيمة الإيجارية وما سدد منها حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وأسباب عدم الانتقال إلى المبنى المستأجر.

8 – هل تجاوزت مدة عقد الإيجار في البرج المذكور في البند السابق المدة المتوقعة لانتهاء تنفيذ أعمال المبنى الجديد أو الأصلي أو المفترض الانتقال إليه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما أسباب ذلك؟ وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تدعيم الإجابة بالمستندات الدالة على ذلك.

ونص السؤال إلى وزير الداخلية على ما يلي:

ورد تقرير صحفي نشرته جريدة القبس في عدد السبت الموافق 25 من شهر يوليو عام 2020 حول وجود تحريات كشفت عن وجود معاملات مشبوهة في منح جوازات البدون المادة 17 للفترة من منتصف عام 2014 حتى 2018، حيث تبين أن نحو (1500) جواز بيعت لأشخاص من فئة البدون بنحو (4) ملايين دينار. كما أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان لسنة 2020 وأشارت في الجزء الخاص عن الكويت إلى أن وزارة الداخلية الكويتية كشفت في يوليو من عام 2020 عما يقارب (17) ألف من البدون دفعوا ثلاثة آلاف دينار رشاوى بين عامي 2014 و 2018 في سبيل الحصول على وثائق سفر بموجب المادة (17).

كما ذكر التقرير بأنه قد أوقف الوكيل المساعد اللواء الشيخ مازن الجراح بتهمة قبول الرشاوى، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل أجري التحقيق في موضوع تقاضي الرشاوى الواردة في التقرير المشار إليه أعلاه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة من محاضر التحقيق.

2 – هل قُدم بلاغ إلى النيابة العامة حول الرشاوى الوادرة في التقرير المشار إليه أعلاه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

3 – هل صدر قرار بإيقاف الوكيل المساعد اللواء مازن الجراح عن العمل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل إيقافه عن العمل بسبب القضية المذكورة أم بسبب قضايا أخرى؟

4 – هل توجد قضايا أخرى أحيل بسببها الوكيل المذكور إلى النيابة العامة؟ وهل توجد قضايا ضد المذكور ما زالت منظورة أمام القضاء أو أحكام صدرت ضده؟

5 – ما التوصيات والقرارات المتخذة بعد كشف تلك الرشاوى؟ يرجى تزويدي بصورة من تلك التوصيات والقرارات.

6 – هل كُشف عن الفريق المساند للوكيل ودوره في إدارة تلك العمليات المشبوهة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على اتخاذ هذه الإجراءات

الصقعبي يسأل الفارس عن مناقصة الألياف الضوئية

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس في شأن مشروع المرحلة الثالثة للألياف الضوئية.

ونص السؤال على ما يلي:

طُبق نظام الألياف الضوئية (الفايبر) في العديد من مناطق الكويت لمواكبة التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، وأعلن عن المرحلة الثالثة والأخيرة من المشروع في أكتوبر 2018 لتغطية المتبقي من مناطق دولة الكويت والتي تفوق قدرتها الاستيعابية على (100) ألف قسيمة تشمل مناطق جديدة وقديمة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل طرحت المناقصة لمشروع المرحلة الثالثة من الألياف الضوئية (الفايبر) لاختيار الشركة المشرفة والمنفذة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الشركة التي اختيرت؟ وهل سبق أن تعاقدت الوزارة مع هذه الشركة؟ مع تزويدي بالمستندات والإجراءات التعاقدية التي على أساسها اختيرت الشركة المشرفة على المرحلة الثالثة مع توضيح القيمة المالية للمشروع.

2 – كشف بالشركات المتقدمة لمشروع المرحلة الثالثة للألياف الضوئية، مع توضيح العرض المالي لكل شركة.

3 – ما سبب تأخر المشروع في مناطق (العديلية والفيحاء وكيفان وقرطبة والسرة والروضة والجابرية والخالدية)؟ وما الجدول الزمني المخطط لإتمام المشروع في جميع مناطق الكويت؟

4 – هل توجد أي معوقات تؤخر إتمام المرحلة الثالثة من المشروع؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى ذكر الأسباب والإجراءات التي اتخذتها وزارة المواصلات لمعالجة هذه المعوقات مع

د. عبدالعزيز الصقعبي